## التصوف والسلطة بالمغرب الموحدي: مساهمة في دراسة ثنائية الحكم والدين في النسق المغربي الوسيط (3 ـ 3)

# الموحدون والمتصوفة كانوا في فترة الدعوة التومرتية حلفاء مرحليين ضد الخصم المشترك: الفقهاء والمرابطين

# دولة الموحدين في مرحلة تصدعها ابتليت بثورات ذات مرجعية مهدوية استخدمت ترسبات عبيدية وشيعية قديمة

محمد الشريف*

يتضح من القرائن المصدرية، ومن مختلف الدراسات القطاعية الحديثة المتصلة بتاريخ الغرب الإسلامي، أن التصوف شكل أحد أبرز الحساسات الدينية داخل مجتمعاته، وأحد مقوماتها الدينية والروحية والثقافية والاجتماعية، بل وحتى السياسية والاقتصادية. فهو أحد أبرز عناصر التراث الإسلامي التي كان لها تأثير عميق في مجرى الحياة اليومية لمغاربة العصر الوسيط.

ولئن كانت بدايات التصوف المغربي ـ مثلها مثل بدايات التصوف المشرقي والأندلسي متواضعة، متمثلة في الممارسات الزهدية التي كان يحياها بعض النساك والمتعبدين، كما تخبرنا بذلك مختلف كتب التراجم المغربية والأندلسية، فإن التصوف سرعان ما اكتسح النسيج المغربي بمركبيْه القروي والحضري، وأخذ يتسلل حتى إلى أوساط عامة المثقفين وخاصتهم، وأصبح قوة اجتماعية وسياسية فاعلة. بل استطاع المتصوفة –لأسباب متعددة– أن يفرضوا وجودهم على الدولة المغربية منذ نهاية القرن السادس للهجرة/ الثاني عشر للميلاد. فقد بلغوا من القوة شأوا، بحيث أصبح ثقلهم الاجتماعي والسياسي أمرا يستوقف الباحث. ويكفي أن نتصفح بعض المؤلفات المناقبية، مثل كتاب «المستفاد» لمحمد التميمي، أو «السر المصون» لطاهر الصدفي، أو «التشوف» لابن الزيات التادلي، أو «المقصد الشريف» لعبد الحق البادسي، لنقف على حقيقة تغلغل التصوف ورجاله في النسيج المجتمعي المغربي، وانتشار رجاله عبر مجموع المجال المغربي، شمالا وجنوباً، بادية وحاضرة، وكذا على مختلف الأدوار والوظائف التي أنيطت بهم في سياق التفاعل الاجتماعي خلال تلك الأعصار.

ولا يتسع المجال، في هذا التقديم المقتضب، للوقوف عند الأسباب التي مهدت لذلك «الاكتساح» وواكبته، ولا لضبط خلفيات الإقبال الشعبي الواسع على التصوف الزهدي. لكن لا مندوحة من الإشارة إلى قضية أساسية في تقديرنا : إن تغلغل هذه القوة الاجتماعية الدينية في المجتمع، وانتشار المريدين، وتوزع الأولياء وشيوخ التصوف، «أصحاب الزمان»، بحسب بعض التسميات، كان من شأنه أن يفرز «سلطة رمزية»، قادرة على أن تنازع أصحاب «السلطة الفعلية» على النفوذ السياسي، أو على الأقل، على السيطرة على قسم أو على فئة من العامة. فقد جسد الوليّ بسلوكه المميَّز، وبتأطيره لفئات عريضة من المجتمع، ومن خلال الوظائف والأدوار التي اضطلع بها داخل مجتمعه، وبالخصوص وقوفه إلى جانب الرعية ضد تجاوزات الحُكّام وأعوانهم، نوعا من «الحَكَم – البديل» للسلطة القائمة. ألمْ تصبح الطرق الصوفية في فترة لاحقة، شريكة في بعض الأحيان للنظام السياسي الفاعل على أرض الواقع؟ واللافت للانتباه هو أن المعارضة الدينية– السياسية ضد الموحدين، والمذهب الموحدي، قد اصطبغت طيلة القرنين السادس والسابع الهجريين/ الثاني عشر والثالث عشر للميلاد بهذا اللون الصوفي، فتزعمها أفراد ليسوا فقهاء محترفين وإنما هم زهاد وعُبّاد ومتصوفة قضوا معظم حياتهم العملية بالأرياف والجبال والرباطات النائية، أو حمل لواءها بعض المتنبئين الطامحين إلى الحكم، معتمدين في ذلك على استثمار الموجة الصوفية أو ادعاء المهدوية.

### الخليفة أبو يوسف يعقوب المنصور: سياسة استقطاب المتصوفة، ومحاولة ترسيم الممارسة الصوفية

مع وصول أبي يوسف يعقوب المنصور إلى الحكم (580 ـ 595 هـ/1184 ـ 1199م) تبدأ مرحلة جديدة يطبعها ذلك التحول الإيجابي الهام الذي طرأ على تعامل السلطة الموحدية مع المتصوفة، خاصة وأن سياسة العنف والمواجهة المباشرة التي نهجها أبوه وجده لم تنجح في كسر شوكة تيار التصوف الزهدي السني، أو الحد من نفوذ رجال التصوف الاجتماعي والروحي.

ومن نافلة القول أن السلطة الموحدية لم تكن لتجهل الخطر الذي يمكن أن تشكله قوى التصوف على الجهاز الموحدي كبنية وسلطة. فتقرب المنصور ـ وخلفائه من بعده ـ من المتصوفة كان نابعا من قناعته بحقيقة اكتساح رجال التصوف للنسيج المجتمعي المغربي بمركبيه القروي والحضري و«تقدمه الحثيث بمعزل عن العقيدة التومرتية الرسمية الحاكمة وعلى حسابها». وبهذا الصدد نشير إلى أن تأليف كتاب «المستفاد» نفسه، ليشير إلى حقيقة وجود تيار صوفي بفاس ونواحيها له أهمية كافية ليفرد له تأليف خاص.

والواقع أن استفحال التمايز الاجتماعي وفرض العقيدة التومرتية بنزعتها العقلية الجافة، قد فتح المجال أمام تنامي النزعة الصوفية وإعطاء الفرصة للتيار الصوفي ليشغل حيزاً كبيراً داخل المجتمع المغربي، حيث أفرز ذلك التيار تطوراً على مستوى السلوك والممارسة، تمثل في اتساع مجال اتصاله بالعامة والبسطاء، وكذا في مراعاته لمتطلبات المجتمع وتكييفه مع بنياته وحاجاته. فنموذج الولي وسلوكه كان على طرفي نقيض من سلوك الحاكم الموحدي الذي وسمه أحد الباحثين النبهاء بـ «المتعصب»، و«المتغطرس» إزاء كل من لا ينتسب لعقيدة المهدي.

بالنسبة للمتصوفة، كانت طاقتها في طريقها لتصبح قوة اجتماعية يحسب حسابها، بعد أن تجاوزت إطار التصوف الفردي إلى تصوف جماعي منظم، وهو الأمر الذي كان سيمنحها بعدها الاجتماعي، وبالتالي السياسي. أما بالنسبة للحكم الموحدي، فإنه كان يرى في هذا التيار أو الحساسية الدينية مادة للاستقطاب والاحتواء، ولو فقط في أفق تزكية عملية الجهاد، أو المساندة في صراعه ضد الخصم المشترك الذي كان يمثله تيار الفقهاء المالكية المحتضر على مستوى الحضور السياسي. لكن قوى التصوف كانت قابلة لأن تنقلب، في أي لحظة، ضد الحكم.

ومن هنا نفهم ذلك التقارب الظاهري بين السلطة الموحدية والمتصوفة و«الاحتضان المعتدل الرزين» المتبادل بينهما، والذي نجد له أكثر من شهادة في مصادرنا التاريخية، ونفهم في نفس الوقت كذلك، تلك الرقابة المشددة على نشاط المتصوفة، والحراسة المستمرة المسلطة عليهم. إن ابن عبد الملك المراكشي قد أورد لنا شهادة حية عن هذه السياسة الموحدية تجاه المتصوفة حينما كتب معلقاً على اهتمام المنصور الموحدي باستقدام أحد هؤلاء المتصوفة إليه. يقول: «وكان دأب عبد المؤمن وبينه التنقير عمن هذه حاله والكشف عن باطن أمره متخوفين من ثورته وخروجه عليهم». أما «الأمر بالإشخاص إلى مراكش» لهؤلاء المتصوفة، فنبرة متواترة في كتب المناقب كالتشوف وغيره.

والواقع أن شهادة عبد الواحد المراكشي حول علاقة المنصور بالأولياء والمتصوفة غنية عن كل تعليق. يقول: «وانتشر في أيامه للصالحين والمتبتلين وأهل علم الحديث صيت، وقامت لهم سوق، وعظمت مكانتهم منه ومن الناس، ولم يزل يستدعي الصالحين من البلاد ويكتب إليهم يسألهم الدعاء، ويصل من يقبل صلته منهم بالصلات الجزيلة». وتؤكد مضمون هذه النصوص الموحدية، نصوص أخرى مرينية. فصاحب «البيان المغرب» يقول عن يعقوب المنصور أنه «كان يحب الصالحين ويدني مجالسهم ويستدنيهم من أقاصي طاعته». ومؤلف «روض القرطاس» يؤكد أنه: «كان يشهد جنائز الفقهاء والصلحاء ويزورهم ويتبرك بهم» و«أكرم الفقهاء وراعى الصلحاء والفضلاء، وأجرى على أكثرهم الإنفاق من بيت المال».

ويمكننا ضبط سياسة يعقوب المنصور تجاه المتصوفة إن نحن أخذنا بعين الاعتبار ثلاثة عناصر أساسية هي:

* البعد الاجتماعي والأخلاقي في إصلاحاته
* البعد الجهادي في سياسته الأندلسية
* سياسة ترسيم التعليم الصوفي وتنظيم التيار الصوفي في طوائف

1 / افتتح أبو يوسف يعقوب المنصور حكمه بمجموعة من المبادرات «الإصلاحية» تهدف، حسب ابن عذارى، «قطع المناكر وبسط العدل ومباشرة الأحكام لتحقيق شرائع الاسلام». أي أنها مست الحقل الأخلاقي ـ الاجتماعي والعدلي، وهي ميادين تحرك المتصوفة بامتياز. يقول ابن عذاري: «لما رأى (المنصور) التساوي في الانهماك والاغترار ـ وسمع المجاهرة بالاستهتار، والتنافس في الشهوات، ونفاق سوق الغانيات الملهيات، تنكر وغضب في الله لذلك المنكر [...]فأمر بإراقة المسكرات وقطعها، والتحذير بعقاب الموت على استعمالها، وأنفذ المخاطبات بذلك إلى كافة ولاته بالأمصار [...]وضمنت الكتب النافذة بذلك فصولا في بسط العدل والتأكيد على العمال والولاة بتأنيس الرعية وتوخي رضاهم في اقتضاء حقوقهم وكف أيدي الظالمين عنهم». ويضيف صاحب «البيان المغرب» في مكان آخر : «ثم أمر بقطع لباس الغالي من الحرير، والاجتزاء منه بالرسم الرقيق الصغير، ومنع النساء من الطرز الحفيل، وأمر بالاكتفاء منه بالساذج القليل [...]ثم أمر أصحاب الشرطة بقطع الملهين والقبض على من شهر من المغنين، فثقف من وجد منهم بكل مكان».

ومن المؤكد أن مثل هذه الإجراءات التي كرست صورة «الحاكم العادل» للخليفة المنصور، قد قابلها المتصوفة مبدئيا بموقف ايجابي.

2/ ساهمت الانتصارات التي حققها الموحدون في الأندلس خاصة على عهد يعقوب المنصور الموحدي، إلى حد كبير في تحديد نظرة المتصوفة لهم. فعملية الجهاد بأرض الأندلس قد عملت على استقطاب عامة الناس على اختلاف انتماءاتهم. ويشير صاحب «المعجب» إلى استصحاب يعقوب المنصور للأولياء في مشروعاته الجهادية، واعتبارهم جنده الحقيقيين. وفي نفس السياق، يخبرنا صاحب «روض القرطاس» بأن المنصور حينما اتجه إلى الأندلس لمعركة الأرك سنة 591 هـ/1195م كان «معه فقهاء المغرب وصلحاؤه». بينما يصف لنا ابن عذارى أصداء هذه المعركة في الأوساط الشعبية قائلا : «جاءت هذه الوقعة هنيئة الموقع، عامة المسرة كأكلة جائع وشربة عاطش، فأنست كل فتح بالأندلس تقدمها وبقي بأفواه المسلمين إلى الممات ذكرها». وهذه الرؤية تتوافق مع شهادات كتب المناقب التي تنص على اهتمام الأولياء والمتصوفة بالجهاد بالأندلس، وتجييش الحماس الديني عند العامة، وتعبئتها للانخراط فيه، وتتبع أخباره، وابتهاجهم بالنصر والتنبؤ به. ويمكن افتراض أن المتصوفة الذين شاركوا في المشروعات الجهادية للدولة الموحدية قد جعلوها قضية مشتركة.

3/ من المعلوم أن أولى المحاولات لترسيم التعليم وجعله إطاراً لتوجيه الاختيارات الثقافية والعلمية للحكم الموحدي كانت من عمل الخليفة يعقوب المنصور. ومن بين الإجراءات التي تبناها هذا الخليفة نجد إقامة المدارس وتخصيص ميزانيات من الخزينة العمومية لتغطية تكاليفها ومتطلباتها التربوية والتنظيمية.

ولكن ما يبدو دالاً بخصوص موضوعنا، هو أن إحدى المدارس الرسمية قد تم تخصيصها بالذات لأحد أقطاب التصوف في العهد الموحدي، ألا وهو الولي الشهير أبو العباس السبتي (ت. 601 هـ). فقد قرر الخليفة المنصور إدخاله إلى مراكش، وحبس عليه «مدرسة للعلم والتدريس، وزاوية للفقراء والذكر والعبادة، وداراً للسكنى». ويمكن تأويل هذا القرار للوهلة الأولى، كعربون تقدير من الخليفة المنصور تجاه أبي العباس، واعترافا بمكانته الدينية، وتقديراً من الدولة التي وضعت رهن إشارته مدرسة رسمية لتسهل مهمته في التدريس ونشر معارفه. إلا أن وضع القضية في الإطار العام لسياسة الاستقطاب للمتصوفة التي تبنتها السلطة الموحدية خلال هذه الفترة تجعلنا نرجح أن يكون وراء إسكان أبي العباس بالعاصمة، والسماح له بإلقاء تعاليم مذهبه في مدرسة رسمية، نية أخرى للخليفة الموحدي، وهي المتمثلة في تقييد الحرية النسبية التي كان يتمتع بها في جبل ايجليز، ومن ثم وضع نشاطه العمومي تحت المراقبة، للوقوف عن كثب على آلياته. إن دخوله مراكش واتخاذها مجالا لنشاطه لم يكن برغبة منه، وإنما بقرار مخزني موحدي.

وفي نفس السياق، لدينا مثال آخر يسمح بتوضيح هذه الاستراتيجية الموحدية لـ «ترسيم» التعاليم المقدمة من طرف بعض شيوخ التصوف ـ أو لهم صلة بهذا المذهب ـ ومراقبتها، يمكن أن نستشفه من حالة عيسى بن عبد العزيز يلبخت القزولي (ت. 607 هـ/1210 م). فهذا الشيخ الذي يصفه ابن عبد الملك المراكشي بـ «الورع والزهد والصلاح والانقباض عن مخالطة الناس ومداخلة أبناء الدنيا»، كان يدرس بإحدى مساجد مراكش. وكان مجلسه من بين المجالس العامرة، وانتشر صيته إلى درجة كبيرة بين سكان العاصمة الموحدية. «ولما شاع ذكر أبي موسى واشتهر أمره وعرف قدره، تكاثر طلبة العلم عليه وانثالوا من كل حدب إليه، حتى ضاق عنهم ذلك المسجد الذي كان يدرس فيه، فانتقل إلى مسجد ابن الأبكم» الأكثر اتساعا. وقد أثارت الشهرة الكبيرة التي لحقت بهذا الشيخ ريبة الخليفة، إذ «لما نمي إلى المنصور من بني عبد المؤمن خبره، وقر عنده ما هو عليه من الدين والزهد والورع والتقشف والإعراض عن الدنيا والانقطاع إلى نشر العلم، والبعد عن التعرض لأهل الجاه من الأمراء والولاة»، أمر الخليفة باستدعائه للمثول بين يديه. ويبدو مما تورده المصادر أن ارتياب الخليفة لم يكن في تصوف عيسى بن عبد العزيز وحماسه لنشر العلم، وإنما ارتاب قبل كل شيء من «إعراضه عن الولاة والأمراء». وبهذا الصدد يورد ابن عبد الملك المراكشي جملته الشهيرة حول السياسة التي اتبعها الخلفاء الموحدون تجاه المتصوفة، القاضية بـ «التنقير» عمن يتصف بهذه الصفات، و«الكشف» عن بواطن أمورهم، لتخوفهم من الخروج والثورة عليهم. والأكيد أن الخليفة المنصور قرر كبح جماح النشاط العمومي لهذا المتصوف، ومن ثمّ «أمر كبير وزرائه.. ونقيب طلبة العلم.. بالتوجه إليه وإحضاره بين يديه». وكون الخليفة قد أوعز لكبيري شخصيات دولته القيام بهذه المهمة، يدل على الأهمية التي كان يوليها لهذه القضية وحساستها.

ويصف لنا عبد الملك المراكشي الحظوة الكبيرة التي كانت للقزولي عند المنصور غداة إلحاقه بقصره، «ولم يزل المنصور بعد ذلك شديد العناية بأبي موسى راعيا له مفيضا عوارفه عليه، متعهدا أحواله متبركا به وبرؤيته». إلا أن تلك الحظوة لم يكن لها انعكاسات كبيرة على قناعة الشيخ الذي تصفه المصادر بالتقية. إذ «لم يتلبس من الدنيا إلا بما يتظاهر به بين أبنائها تقية منه على نفسه، فأما في باطن أمره وخفي حاله فإنه كان على أرفع درجات الزهد والتقلل من الدنيا».

ومن المؤكد أن هذا الاعتناء الكبير بالشيخ القزولي لم يكن من دون خلفيات. فبوضعه داخل إقامته لم يكن الخليفة المنصور يرمي، في نهاية المطاف، سوى الى مراقبة نشاط الصوفي العام، ووضعه تحت مراقبة رسمية، ذلك أنه في الفترة السابقة عندما كان في أحد مساجد مراكش، كانت لعيسى القزولي حرية نشر تعاليمه بحرية أكبر أمام سامعة كبيرة. ولا ندري إن كان قد تابع نشاطه كمدرس بعد لقائه بالخليفة المنصور. الأكيد أن المنصور قد «قدمه إلى الخطبة في جامعه الأعظم المتصل بقصره حين أتم بناءه، فكان أول خطيب به». ومن دون شك، كان هذا التعيين قد سمح مباشرة بمراقبة تعاليمه خصوصا وأن الجامع كان متصلا بالقصر.

ومن المؤكد أن هناك أمثلة أخرى للرقابة الرسمية التي طبقتها السلطات الموحدية على أنشطة الشيوخ المتصوفة المشهورين خلال القرن السادس الهجري /12م والتي كانت ترمي إلى تدجين تعليمهم وتعاليمهم وإخضاعهم لإرادة الحكام.

ومما له مغزاه أن محاولة الموحدين لترسيم تعليم المذهب الصوفي كانت فاشلة على المدى البعيد، إذ ما لبثت أن دفعت بعض المتعاطفين مع المتصوفة إلى إنشاء مدرسة خاصة أصبح التصوف على رأس المواد التي تدرس بها. نحيل هنا مدرسة أبي الحسن علي الشاري السبتي (649 هـ/1251م) التي بناها بمدينة سبتة سنة 635 هـ/1238م. ولو أن أيا من مصادرنا لم ينعت الشاري بالمتصوف، فإن معارفه كانت واسعة في هذا الميدان، اكتسبها على ما يبدو من صلاته وتتلمذه على بعض الشخصيات الشهيرة في عالم التصوف، مثل أبي عبد الله الفندلاوي ابن الكتاني (ت. 597/1201)، والصوفي السبتي الكبير، أبي الحسين ابن الصائغ (ت. سنة 600/1204م)، وأبي الصبر أيوب الفهري (ت. 609/1212م). إن التأثير الذي مارسه هؤلاء المتصوفة على الشاب الشاري، يمكن أن يفسر كيف أنه قرر ـ سنوات بعد ذلك ـ إنشاء مدرسته الخاصة، وإعطائه الأولية لتدريس المؤلفات الصوفية بها.

والواقع أن الخليفة المنصور قد أبان عن ذكاء سياسي كبير عند إدخاله تغييرات محسوسة على موقف الدولة الموحدية تجاه أتباع التصوف إلى حدود هذه الفترة. وبالإضافة إلى إضفائه الامتيازات على بعض شيوخ التصوف، تبنى هذا الخليفة بعض الإجراءات التي تم استقبالها بحفاوة من أصحاب التصوف. وبهذا الصدد يمكن الإشارة إلى الأثر الذي خلفه في الأوساط الصوفية منْع المنصور لبعض كتب علم الفروع، وإحراقه لعدد منها بعد تخليصها من الأحاديث والآيات القرآنية. ويجب ألا تغرب عن بالنا القيمة الرمزية التي يمكن أن تكون لعملية إحراق كتب الفروع في أوساط المتصوفة عند نهاية القرن السادس الهجري /12م، لأن هذا القرار الخليفي يشكل في نهاية المطاف هجوما مباشرا على الفقهاء المالكيين الذين كانوا يرعون هذا التخصص. وبذلك يمكننا اعتبار أن المنصور قد فرض على الفقهاء المالكيين وعلم فروعهم، نفس العقاب الذي فرضوه على أتباع المذهب الغزالي و«إحيائه» في بداية هذا القرن.

وبصفة عامة، يظهر أن هذه السياسة قد نجحت إلى حد كبير في استقطاب عدد مهم من المتصوفة أو تحييدهم على الأقل. فبالإضافة إلى كثرة توافدهم على عاصمة الموحدين مراكش، نتوفر على مجموعة من الأمثلة الدالة على نجاح سياسة الاستقطاب والاحتواء الناجحة للسلطة الموحدية تجاه المتصوفة، مستمدة من تراجم بعض أشهر متصوفة المغرب والأندلس على عهد الموحدين. بل أصبح البعض منهم يضمنون الولاء للخليفة ويتولون كتابة بيعة مدنهم ويبعثون به لمراكش.

والواقع ان هذه السياسة التقاربية التي انتهجها الخليفة المنصور مع التيار السني في التصوف هي التي تفسر ما ذهبت إليه بعض المصادر حينما تدعي انتماء الخليفة الموحدي للتيار الزهدي، خاصة وأنه كان يجتاز خلال فترة حكمه أزمة ضمير خانقة قادته إلى سلوك طريق التصوف.

ومع ذلك، فنحن لا ننفي وجود نماذج ظلت على مقاطعتها المبدئية للحكم، ولأعطياتهم، وتتحاشى لقاء رموزه، بل ولجأت إلى التطرف وانتقاد الموحدين علانية، الأمر الذي جعلهم موضوع متابعة وملاحقة وتم الزج ببعضهم في السجون. هذا هو حال أبي إبراهيم إسماعيل بن وجماتن الرجراجي (المتوفى سنة 595 هـ/1198م). فابن الزيات يخبرنا أنه بعد صلاة الجمعة في مسجد قرية أجوز من بلد رجراجة، قام هذا الولي يعظ الناس «فتكلم بكلام سمعه العامل فسجنه، وأقام في السجن ثلاثة أيام». ومرة أخرى قام يعظ الناس بحضور العامل مما أثار مخاوف الأهالي، «فتكلم في حق العامل بكلام خاف منه الناس على أنفسهم، فخرجوا من المسجد كلهم وخرج العامل من المسجد»، وما لبث أن تم اعتقاله، «وحملوه إلى السجن وقيدوه وجعلوه في مطمورة عميقة [...] وأمر الكاتب من يكتب فيه كتابا إلى حضرة مراكش».

والواقع أنه رغم سياسة الانفتاح تجاه الأولياء التي سنها المنصور، فإن ذلك لا يعني أن السلطة الموحدية قد تغافلت عن خطر النشاط الصوفي، بمعنى أن سياسة المراقبة والحذر قد استمرت على عهد المنصور نفسه ولكن ليس بطريق العنف والمواجهة المباشرة التي سلكها من قبل أبو يعقوب يوسف وعبد المؤمن، وإنما سلك سياسة المهادنة والمحاباة والتودد كإجراء تكتيكي في إطار استراتيجية المراقبة التي كانت تفرضها الدولة الموحدية على المد الصوفي. ولعل موقف الخليفة المنصور من الشيخ أبي مدين خير معبر عن هذه السياسة. فما زال هذا الأخير مستقرا بمدينة بجاية إلى أن «وشي به بعض المنكرين لكرامات الأولياء من علماء الظاهر لخليفة زمانه في المغرب» المنصور سنة 594 هـ، زاعمين أن له «شبها بالإمام المهدي»، وأتباعه كثيرون، وأصحابه في كل بلد وإقليم. فما كان من المنصور إلا أن أمر بإشخاصه إلى حضرة مراكش لاستنطاقه، بعد أن طلب من واليه على بجاية «الاعتناء به وحمله خير محمل». ووافته المنية وهو متوجه إلى مراكش ودفن بالعباد خارج تلمسان. ومما له مغزاه أن ابنه وخليفته الناصر هو الذي أمر بتشييد ضريح لأبي مدين بالعباد، سيتحول إلى مركز هام يحج إليه المتصوفة من جميع بلاد المغرب.

ولم يكن أبو مدين الوحيد الذي اتهم بالتشبه بالمهدي وانتحال الإمامة، بل إن المصادر التاريخية تشير إلى كثيرين ممن كانوا على شاكلته، نذكر منهم الثائر عبد الرحيم بن إبراهيم الخزرجي، المشهور بـ «ابن الفرس» وبـ«المهر». فقد اتخذ بدوره المهدوية سبيلا للوصول إلى السلطة، مثله مثل سابقيه ابن قسي وابن هود والجزيري. ومن المعلوم أن شعار المهدوية كان يحيل بالأساس على أمل التغيير وإصلاح الأوضاع السائدة.

ولئن كانت بعض المصادر تذهب إلى أن ابن الفرس غرناطي الأصل، وتؤكد أنه كان «من طبقة العلماء بالأندلس»، فإنها تشير كذلك إلى دعم قبائل جزولة المغربية لحركته، مما يؤشر على إمكانية أن يكون مغربي الأصل، أو انتسابه لتلك القبائل. والجدير بالذكر أن ابن الفرس كان فقيها عالما، أتاحت له ثقافته الواسعة حضور مجلس الخليفة المنصور الموحدي، إلا أنه «تكلم في بعض الأيام، حتى خشي عاقبته في عقده، وخرج من المجلس فاختفى مدة». ثم بعد مهلك المنصور ظهر في بلاد كزولة بجنوب المغرب معلنا ثورته سنة 597 هـ، منتحلا الإمامة، ومدعيا أنه القحطاني الذي سـ«يقود الناس بعصاه ليملأ الأرض عدلا كما مُلئت جورا». ولقيت دعوته استجابة كبيرة ببلاد السوس (خاصة بجزولة ولمطة ودرعة)، فتبعه الجمع الغفير، ودعوه بالخليفة، وحيوه بتحية الملك. ولم يكن أمام الموحدين إلا تدبير اغتياله، فقُطع رأسه، ورفع في عصا، وعلق على باب مراكش، وذلك سنة 601 هـ/1205م، وهو ابن ست وثلاثين سنة.

من الجلي إذن، أن دولة الموحدين قد ابتليت، حتى قبل بداية تصدعها، بثورات ذات مرجعية مهدوية؛ ولقد أشارت بعض الدراسات الحديثة إلى خطورة هذه الثورات التي تركزت بالجنوب وخاصة بمجال جزولة، على الدولة الموحدية، خصوصا وأن بعضها استفادت من الرجة الهائلة التي أصابت كيان الدولة الموحدية بعد هزيمة العقاب سنة 609 هـ/1212م، كما لم يفت تلك الدراسات التنصيص على البعد القبلي في هذه الثورات لأنها كانت تتحرك في إطار العصبية الصنهاجية، أو على الأقل العصبيات المعادية للمصامدة. بل إن العصبية الصنهاجية ستتحرك مرة أخرى مع ثائر آخر «أثار آثارا قبيحة ... واستفسد خلقا كثيرا». إلى أن تمكن من قتله سنة 618 هـ والي سجلماسة أبو محمد عبد العزيز بن الخليفة يوسف. على أنه ما يجب التنصيص عليه بالنسبة لموضوعنا هو استناد هؤلاء الثوار إلى مرجعية مهدوية وادعائهم بأنهم عبيديون فاطميون، فلعلهم كانوا يرومون من وراء ذلك استغلال وجود ترسبات وبقايا تأثيرات شيعية قديمة بالمنطقة الجنوبية، واستعداد هذه المنطقة لتقبل ظهور آل البيت على مسرح السلطة. ومن المعلوم أن صلة التصوف بالتشيع أصبحت الآن حقيقة تاريخية مؤكدة، كما تثبت ذلك الأبحاث الجادة.

### التصوف خلال مرحلة الانحلال الموحدي هيكلة الطوائف الصوفية

شهد العقدان الثاني والثالث من القرن السابع الهجري/13 م الانحلال التدريجي للإمبراطورية الموحدية، ذلك أن التصدع الذي أحدثته هزيمة العقاب سنة 609 هـ/1212 م لم يقف عند حدود جهاز الدولة الموحدية المركزية، وإنما امتد إلى مجموع مجالها الذي أصبح عرضة للتفتت السياسي بانقسام الإمبراطورية إلى كيانات مستقلة. إلى هذه الأزمة السياسية تنضاف أزمة إيديولوجية ابتداء من سنة 626 هـ/1229م، حين أعلن الخليفة المأمون (626 ـ 630 هـ 1229 ـ /1232م) نبذه للعقيدة التومرتية، وأزال اسم المهدي من السكة ومن خطبة الجمعة ومن المراسلات الرسمية، واعتبر الإبقاء على تلك الإجراءات ليس ضروريا للمحافظة على الشرعية السياسية والدينية للموحدين. ولا نفهم جيدا هذه الصيرورة التي تؤشر على انكسار الأسس الإيديولوجية للدولة الموحدية، وتؤشر على فقدان النسق الموحدي لأهم خيوطه المميزة.

ويبدو أن السياسة الرسمية تجاه التصوف خلال فترة الانحلال الموحدي المتأخرة، كان لها وجهان: من جهة حاولت السلطة بطرق مختلفة، إضعاف سلطة الطوائف الصوفية المنظمة، في محاولة يائسة لتجنب ميل هؤلاء للخصم المريني، ومن جهة أخرى وللحد من تأثير التصوف المنظم في «رباطات»، حاول الموحدون أن يحوزوا ثقة أشياخ التصوف غير المنتمين لإحدى هذه الطوائف التي كانت تعمل ببلاد المغرب خلال النصف الأول من القرن السابع الهجري /13م. وبنهجهم لهذه السياسة لم يكن خلفاء فترة الانهيار الموحدي يعملون إلا على السير في نفس الطريق التي سار عليها أسلافهم، والمتمثلة في إضفاء الامتيازات على بعض أشياخ التصوف ذوي الشهرة، أو تعيينهم في بعض الخطط الحكومية، بهدف الظهور بمظهر «الخلفاء الورعين»، وإضفاء نوع من الشرعية على سلطتهم المترنحة.

وهناك مثال يسمح لنا بتوضيح ما سبق، وهو العلاقة التي ربطت الخليفة المأمون (626 ـ 630 هـ/1229 ـ 1232 م) بشيوخ رباط تيط. فخلال نزاعه مع يحيى المعتصم على السلطة بعد وفاة الخليفة العادل الموحدي (624 هـ)، كتب المأمون لشيخ رباط تيط، طالبا منه تزكية بيعته. وقد ساند شيخ الرباط المأمون دون تردد، وطلب منه بأن «يأخذ الحركة إلى مراكش ويستعين بالله، وإنا (يقول الشيخ) نتكفل لك على ذمة الله تعالى أن يهب لك ملككم، ويجعلكم خليفة، لكونكم أهلا للخلافة، لأن لك عقلا وافرا ورأيا صالحا». كما أن علاقة المأمون بالشاعر المتصوف أبي عمر ميمون بن علي الصنهاجي الخطابي، المشهور بابن خبازة (ت. 637 هـ/1239 م) تؤشر بدورها على طبيعة علاقة الخليفة المأمون برجال التصوف. فقد عينه الخليفة على حسبة السوق. وعلى عكس نموذج الصوفي الرافض للتعامل مع السلطة، فإن ابن خبازة الذي كان لباسه عادة عبارة عن «مرقعة»، لم يكتف بمدح الخليفة المأمون في أشعاره وإنما عندما قرر هذا الأخير نبذ العقيدة التومرتية، نظم قصيدة يبين فيها تأييده لقرار الخليفة ويذم فيها عقيدة المهدي.

إن التسامح الظاهري للخليفة المأمون مع المتصوفة لا ينفي بالطبع أنه خلال فترة خلافته ظهرت خلافات بين بعض أتباع التصوف والسلطات الموحدية. للأسف لا توفر المصادر إلا القليل من المعلومات بهذا الخصوص. وهذا ما يبدو بخصوص حالة الشاعر الصوفي القرطبي أبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن يخلفتن الفزازي (ت627, هـ/1230 م)، فقد تتلمذ على يد متصوفين كبيرين هما أبو الحسن ابن الصائغ، وأبو الصبر أيوب الفهري. وتشير المصادر بصفة خاصة إلى ميله للتصوف، ودفاعه المستميت عن المذهب. فقد اشتهر بـ«المنافرة لأهل البدع»، وكان «كثير الحب للصالحين والزيارة لهم». وقد ألف كذلك قصائد زهدية ومدائح نبوية، «وله في الزهد أشعار سمعت منه وسارت عنه ومال إلى التصوف وشهر به مع الميل إلى علم التصوف وصحبة المريدين والسعي في مطالبتهم والتشدد على أهل البدع». وقد شغل الفزازي ـ الذي كانت له حياة متنقلة ما بين ضفتي الزقاق ـ منصب «كاتب» لدى الخليفة المأمون، مع العلم أن أغلبية مترجميه يؤكدون أن تعيينه في هذا المنصب كان ضد إرادته. ومن المحتمل أن يكون هذا التحفظ سببا في «الجفوة التي نالته من السلطان»، ولزوم داره، أو أنها نجمت عن موقف الفازازي من استعانة المأمون بالروم على قتال المسلمين وموافقته على شروطهم المهينة. واضطر في أخريات حياته (سنة 626 هـ) للقدوم إلى مراكش ـ ربما بين يدي المأمون ـ وتوفي هناك السنة الموالية.

والواقع ان السياسة الموحدية لاحتواء الطوائف الصوفية قد منيت بالفشل، على الرغم من الامتيازات التي أسبغوها على شيوخ الطائفة الصوفية الصنهاجية التي أسسها بنو أمغار في رباط تيط الفطر. ومما يؤشر على تأزم العلاقة بين الجانبين محاولة الخليفة الرشيد (630 ـ 640 هـ 1232 ـ /1242 م) ـ بإيعاز من «بعض شيوخ صنهاجة» ـ فرض ضريبة على الجماعة الصوفية لرباط تيط الفطر، وإبطال «الظهير» الذي يعفي بني أمغار من أداء المغارم. ولو أن محاولة الخليفة لم يكن لها ـ على ما يبدو ـ تأثير، فإنه كان لها انعكاسات كبرى من الناحية السياسية؛ إذ اعتبرها بنو أمغار دليلا على عداوة الخليفة الرشيد لهم، وتدشينا للقطيعة النهائية بين متصوفة رباط تيط الفطر والسلطة الموحدية، إذ بعد ذلك بقليل، وخلال خلافة المرتضى (646 ـ 665 هـ/1248 ـ /1266م) ثار الوالي الموحدي أبو فارس عزوز بن يبروك بن أمغار ضد الخليفة الموحدي المرتضى، والتجأ إلى حرم رباط تيط، واعترف بسيادة الأمير المريني يعقوب بن عبد الحق (656 ـ 685 هـ 1258 ـ 1286م). وقد عاقب المرتضى خيانته بإعطاء أمره لتهديم سور رباط تيط الفطر واقتحام حرمة الشيخ. إلا أن شيخ الرباط أظهر معارضة شديدة لقائد المرتضى، أبي القاسم الهنائي المكلف بتعقب الثائر ابن يبروك.

وقد حاول الخليفة أبو دبوس (الذي خلف المرتضى) تأمين مساندة شيوخ رباط تيط بأن أصدر ظهيرا في ربيع الأول من عام 665 هـ (أي بعد ثلاثة اشهر فقط من الحكم) يحملهم فيه على «الكرمة والمبرة والرتبة الدائمة والحماية التي تقيهم ضروب الضيم والمضرة»، فضلا عن إعفائهم من «الوظائف المخزنية، والكلف الناشئة، وجميع ما يلزم من المؤن والسخر»، طالبا منهم التصدق بأعشارهم وتفريقها على المساكين، جريا على عادتهم في الصلاح. إلا أن محاولته منيت بالفشل، لأن شيوخ تيط مالوا لجانب خصومه السياسيين، واعترفوا مبكرا بسلطة المرينيين الذين لم يترددوا من جانبهم في إقرار ما بظهير أبي دبوس لهم، «بل أضافوا إليه امتيازات مادية، وبادروا إلى الاعتراف المبكر لهم بشرف نسبهم، بل قدموهم على رأس الركب الرسمي للحج في سنة 703 هـ».

يبقى توضيح الدور الذي يمكن أن يكون قد لعبه رباط آسفي في الصراعات التي واجهت الموحدين مع بني مرين. ولو أننا لا نتوفر على أية إيضاحات تسمح لنا بالجزم بأن أتباع أبي محمد صالح قد مالوا لصالح المرينيين ـ كما حدث مع بني أمغار بتيط ـ فإننا نجد أن الأمير يعقوب بن عبد الحق المريني قد عين أصغر أبناء شيخ آسفي، وهو عيسى (ت. 698 هـ/1299م) لـ«ولاية الإم